شروط وأحكام خاصة ببطاقات الخصم المباشر الصادرة عن البنك الأهلي الأردني	
1.	تشكل هذه الشروط والأحكام جزءاً متمماً لطلب إصدار بطاقة الخصم المباشر الموقع من قِبل العميل طالب بطاقة الخصم المباشر وتعديلاتها بغرض إصدار بطاقة الخصم المباشر او تجديد او إعادة إصدار او بدل فاقد او بدل تالف او أي سبب اخر وتسري هذه الشروط والأحكام على بطاقات الخصم المباشر التي ستصدر مستقبلاً على حسابي وتسري هذه الأحكام والشروط على البطاقة الرئيسية والبطاقة / البطاقات التابعة لها.
2.	من المفهوم للعميل ان بطاقة الخصم المباشر والرقم السري الممنوحين من البنك هما ملكاً للبنك ولا يجوز للعميل التصرف بهما بأي شكل من الأشكال. إذ يقر العميل بالأخذ على عاتقه ومسؤوليته الكاملة والمطلقة المحافظة على بطاقة الخصم المباشر والرقم السري الخاص به، وأنه يبقى مسؤولاً تجاه البنك بالتكامل والتضامن على كل تجاوز من قبله بهذا الشأن.
3.	يحق للبنك في اي وقت يشاء بالغاء و/او ايقاف استعمال البطاقة و الرقم السري الخاص به والممنوح للعميل بعد انذاره بالوسائل المعتمدة والمتفق عليها معه في حال اخلاله بتنفيذ التزاماته التعاقدية .
4.	يقر العميل بالالتزام الكامل بالمحافظة على البطاقة والرقم السري وعدم السماح لأي شخص مهما كانت صفته باستعمال اي منها اذ يعتبر العميل مسؤولاً تجاه البنك والاشخاص الاخرين بكافة الاضرار والخسائر التي قد تلحق بأي منهم اذ يلتزم العميل بتعويض البنك عنها فوراً سواء كانت ناشئة عن الاستعمال غير القانوني و/أو سوء الاستعمال مهما بلغت سواء كان ذلك عن قصد او من دون قصد وبالمقدار الذي يحدده البنك واشعار العميل بذلك وللبنك الحق بالقيد على حساب العميل لديه كافة الاضرار والخسائر التي تلحق بالبنك او بالغير نتيجة ذلك .
5.	يقر العميل بالالتزام التام بالمحافظة على البطاقة والرقم السري للحيلولة دون سرقتها او فقدانها و/أو التسبب بإجراء تغييرات في البيانات الواردة عليها، او إتلافها، او تشويه شكلها وانه في جميع الأحوال ملتزم بإشعار البنك خطياً بأي أمر من تلك الأمور بشكل واضح وصريح ليتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات المناسبة، إذ يقر العميل ان البنك غير مسؤول عن أي امر قد ينتج عن عدم إشعاره بتلك الأمور وعلى وجه الخصوص فقدان البطاقة التي تلزمه بإرسال إشعار خطي فور العثور عليها وفي جميع الحالات فإن للبنك مطلق الحق بأن يصدر للعميل بطاقة جديدة ورقم سري إذا ما تأكد من صحة المعلومات التي وردت في إشعاره لقاء قيامه بدفع رسم جديد تحدده تعليمات البنك الداخلية و/أو تعليمات البنك المركزي الاردني بالإضافة الى أي مصاريف أخرى.
6.	يلتزم العميل بالاحتفاظ في حسابه لدى البنك بمبالغ كافية لتغطية كافة السحوبات التي تتم من قبله بموجب البطاقة المسلمة له بحيث لا يحق للعميل السحب من حسابه على المكشوف إلا في حالة الاتفاق المسبق مع البنك على كشف الحساب بالكيفية والمقدار المتفق عليهما، وللبنك الحق بنقل أي مبالغ من حساباته الأخرى الى حسابه المذكور، لتغطية أي كشف قد ينتج عن تعامله بالحساب، كما أن للبنك الحق بالقيد على أي حساب من حسابات العميل في البنك، وأية سحوبات تمت او قد تتم من قبل العميل بموجب البطاقة والرقم السري وتسوية الأرصدة لصالح البنك، وفي حال كشف الحساب لاي سبب كان فإن العميل يقر ويوافق على صحة إجراء الكشف وان العميل يلتزم بسداد أي قيد على الحساب المكشوف بالإضافة لكل الرسوم والعمولات بما فيها عمولة كشف الحساب وحسب تعليمات البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الصادرة بالخصوص، كما يقر العميل بان قيود البنك وحساباته تعتبر بينة قاطعة وصحيحة لإثبات كافة المبالغ المستحقة للبنك.
7.	يحق للعميل طلب الغاء الاشتراك في خدمة بطاقة الخصم المباشر شريطة إشعار البنك بتلك الرغبة خطياً او من خلال الوسائل المعتمدة للبنك وحسب الحالة التي يراها البنك مناسبة، وفي هذه الحالة يلتزم العميل بإعادة البطاقة المسلمة الى البنك فورا على ان تبقى مسؤوليته تجاه البنك مستمرة وقائمة لحين تسديده لكافة الالتزامات المطلوبة منه للبنك والناشئة عن استعمال البطاقة.
8.	للبنك مطلق الحق بإلغاء اشتراك العميل في خدمة بطاقة الخصم المباشر والطلب منه إعادة البطاقة اليه فوراً، وذلك عند إيقاع الحجز على أرصدة حساباته لدى البنك او عند صدور قرار عليه بالإفلاس، او عند توقفه عن الدفع، او عند تصفيه موجوداته، او لدى أي تصرف من التصرفات التي تؤثر على تسديد التزاماته لدى البنك، وفي جميع الأحوال تعتبر كافة الالتزامات المترتبة للبنك على العميل نتيجة استعمال البطاقة واجبة الأداء الفوري.
9.	من المفهوم للعميل أنه عند التسجيل الذاتي للاشتراك بالخدمات الإلكترونية سواء على موقع البنك الإلكتروني او تطبيق أهلي موبايل سيتم استعمال رقم بطاقة الخصم المباشر والرمز السري الخاص بالعميل وعليه يقر العميل بمسؤوليته التامة عن هذا الإجراء او أي مخاطر قد تنتج عنه. وتسري هذه الشروط والأحكام على الاشتراك بالتطبيقات الإلكترونية وبمجرد الموافقة على الاشتراك يقر العميل انه يوافق على انطباق هذه الشروط والأحكام عليها بالإضافة الى شروط وأحكام الخدمات القنوات الالكترونية المعتمدة لدى البنك.
10.	يقر العميل بمسؤوليته المطلقة، غير قابلة للنقض، عن أي سحوبات او أي معاملات عن تصرفه باستعمال البطاقة في حال فتح حساب مشترك وحصوله على بطاقات منفصلة تسمح له بالسحب من تلك الحسابات على اعتبار ان كل واحد منهم مفوضاً بالتوقيع، منفرداً باستعمال الحساب المشترك والتصرف بالمبالغ المودعة جزئياً وكلياً وللبنك الحق بوقف الحساب في اي وقت في حال اخلاله بالالتزاماته التعاقدية واشعاره بذلك.
11.	للبنك الحق بإجراء أية تعديلات أو إضافات أو تغييرات بموجب هذه الأحكام، و تكون ملزمة للعميل من وقت إجراءها، وتعتبر جزء متمما للبنود والشروط الأخرى الواردة بهذه الأحكام، او في حال تعديل أي من شروط وأحكام الجهة التي تحمل البطاقة علامتها مثل فيزا او ماستركارد.
12.	يقر العميل بأن كافة المعلومات التي أعطيت للبنك، صحيحة ويلتزم بتزويد البنك بأية معلومات قد تطرأ نتيجة أي تعديل او تغيير على أوضاع العميل المالية.
13.	من المفهوم للعميل ان اي اشعار او انذار بخصوص اي امر قد ينشأ عن تنفيذ احكام هذه البنود فانه يرسل له من خلال الرسائل النصية على رقم هاتفه المعتمد والى العنوان المسجل لدى البنك ويقر العميل بانه هو العنوان المعتمد لارسال رسالة اليه.

14.	من المفهوم للعميل أن القوانين والتعليمات والتشريعات النافذة في المملكة الاردنية الهاشمية، وما يطرأ عليها من التعديلات تكون واجبة التطبيق في العلاقة التي تربطه مع البنك، وكذلك تعتبر التعليمات الصادرة عن البنك او العرف الدارج جزء لا يتجزأ من هذا الالتزام، وجزء متمماً للقوانين السارية المفعول، وأن محاكم المملكة الاردنية الهاشمية هي صاحبة الاختصاص في كل أمر أو خلاف أو نزاع قد ينشأ بشأن تطبيق هذه الشروط والاحكام أو في كل أمر قد يتصل بها او يتعلق في تفسيرها.
15.	من المفهوم للعميل بأنه يتم اصدار بطاقة الخصم المباشر وفقاً لسياسة البنك الداخلية المعتمدة لحسابات القصّر بالولاية والمنفعة وتصدر البطاقة بإسم الولي أو النافع لحساب المنفعة.
16.	يكون البنك مفوضاً بتجديد البطاقة الرئيسية والتابعة بعد انتهاء مدة صلاحيتها بعد استيفاء موافقة العميل اصولياً من خلال الوسائل المعتمدة لدى البنك ما لم يتسلم اشعاراً خطياً من العميل قبل التجديد بخلاف ذلك.
17.	يوافق العميل على الحد الأقصى لسقوف عمليات السحب اليومي / الشراء / الإيداع / التسديد / التحويل او غيرها الممنوحة من البنك للعميل وأن هذا الحد قابل للتغيير حيث ينطبق هذا الأمر على البطاقة الرئيسية والتابعة.
18.	من المفهوم والمتفق عليه أنه في حال استعمال البطاقة لاجراء عملية تسوق الكتروني على شبكة الانترنت فإن العميل يعتبر مسؤولاً عن تحمل مسؤولية هذه العمليات ويكون البنك غير مسؤول عن أي استعمال خاطىء سواء كان ذلك بعلم العميل أو بدون علمه او بسبب اهماله و/أو بسب القرصنة الالكترونية و/أو استعمال ادى الى قيد اية مبالغ على حساب العميل.
19.	لا يجوز إصدار بطاقات الخصم المباشر للعملاء المدرجين على القوائم المحظور التعامل معهم سواءً أكان الحساب المفتوح لدى البنك فردي، أو مؤسسة فردية، أو شركة، أو هيئة اعتبارية.
20.	إن أي إشعار وارد وفقاً للوسائل المعتمدة للبنك من العميل بفقدان البطاقة او الرقم السري او طلب وقف الخدمة يجب ان يكون عاجلاً فور تحقق السبب الموجب لذلك ويجب ان يتضمن هذا الاشعار ظروف فقدان البطاقة او سرقتها او سبب وقف الخدمة، ويعفى العميل من اية مسؤولية من لحظة ابلاغ البنك بذلك، وللبنك دون التزام عليه، ان يقبل الاشعار الشفهي من خلال مركز الاتصال المباشر وكذلك من موقع البنك الالكتروني من خلال الاسم والرقم السري الخاص بالعميل ولن يترتب على البنك اي مسؤولية تجاه اية اجراءات تقوم بها الاجهزة الامنية في حال التبليغ بالواقعة.
21.	يقر العميل بأن التقارير المستخرجة من نظام الصراف الآلي ونقاط البيع والانظمة البنكية العاملة هي بينة مقبولة لإثبات الايداعات والسحوبات والحركات وهي المرجع الوحيد للإثبات بين العميل والبنك.
22.	إذا وجد أي اختلاف بين المبلغ الذي تم قيده عند السحب النقدي والمبلغ الذي استلمه العميل فعلاً أو لم يستلم العميل أي مبلغ أو جد أي اختلاف بين المبلغ الذي تم قيده عند الايداع النقدي والمبلغ الذي أودعه العميل فعلاً، يتوجب على العميل اشعار البنك بذلك في يوم العمل التالي على أبعد تقدير أو من خلال مركز الاتصال المباشر أو من خلال (Online Banking)، وبخلاف ذلك لن يكون البنك مسؤولاً تجاه العميل عن أي فروق وتكون عمليات الجرد التي يجريها البنك هي المرجع في الحكم على صحة ادعاء العميل بالنقص.
23.	يتحمل العميل اي خطأ قد ينشأ عن قيامه بإيداع / تحويل / تسديد / شراء أي مبلغ بالخطأ من حسابه إلى حسابات الغير.
24.	إن البيانات التي تظهر على شاشة اجهزة الصراف الآلي تعتبر جزءاً من شروط التعامل.
25.	من المفهوم لدى العميل انه يلتزم بأعلام البنك, بأي تغييرات أو تعديلات تطرأ على المفوض / المفوضين المحدد من قبل العميل وفقاً للقوانين النافذة بالخصوص, أضافة إلى أي تغييرات أو تعديلات تطرأ على حامل البطاقة / بطاقات الخصم المباشر الرئيسية أو / والتابعة لها والصادرة باسم الشركة و / أو اسم حامل بطاقة الخصم المباشر ومن حساب الشركة, وأن البنك في هذه الحالة غير مسؤول عن أي عمليات مالية وغير مالية منفذة باستخدام البطاقة / البطاقات الرئيسية والتابعة لها, ولا يحق للعميل الطعن بصحة تلك العمليات على الحساب أو الاعتراض عليها, ما لم يرد أي اشعار خطي من قبل العميل تستدعي اتخاذ إجراءات من طرف البنك بتلك التعديلات أو التغييرات سواء المفوضين بصلاحيات المالية والإدارية عن الشركة أو حاملين بطاقة خصم المباشر الصادرة من حساب / الحسابات المرتبطة بها.
26.	من المفهوم أن البنك يقدم خدمة تمرير البطاقات على أجهزة الصراف الآلي او نقاط البيع دون الحاجة لادخال الرقم السري (Card Contactless) ولغاية مبالغ معينة تحتفظ ادارة البنك بحقها بتحديدها او بتعديلها بأي وقت ويسقط العميل حقه بالاعتراض على هذه الحركات وبمجرد تقديم البطاقة لإجراء العملية يعتبر العميل متنازلاً عن وضع الرقم السري وتعتبر هذه موافقة منه على إجراء العملية.
الشروط الخاصة بإصدار بطاقات الخصم المباشر التابعة:	
1.	البطاقة التابعة تصدر للأقارب من الدرجة الأولى وتخضع لموافقة البنك حسب الإجراءات الداخلية.
2.	تصدر بطاقة رئيسية باسم العميل صاحب الحساب و/أو فرعية (تابعة) باسم الشخص الذي يحدده العميل ويوافق عليه البنك وفي كلا الحالتين يكون العميل هو المسؤول عن أية حركات تتم بموجب البطاقات الرئيسية او الفرعية (التابعة) بما فيها المحافظة على البطاقات والأرقام السرية وبأية خسارة قد تلحق بالبنك نتيجة سوء استعمال البطاقات او الأجهزة.
3.	يتم إصدار بطاقات الخصم المباشر التابعة لحسابات العملاء الجارية / التوفير / تحت الطلب على أن تكون الحسابات فعالة.
4.	(أ): لا يتم إصدار بطاقات الخصم المباشر بمختلف أنواعها لحسابات فاقد الأهلية، وفي الحالات التي تتم فيها إصدار بطاقات الخصم المباشر لحسابات الوصاية والولاية والمنفعة فإنها تخضع لشروط وأحكام وسياسة البنك الداخلية وفي الحالات التي يتم فيها وفي حال منح البطاقة لتلك الحسابات يتحمل الوصي / الولي كامل المسؤولية. (ب): يتم إصدار بطاقات للعملاء ذوي الإعاقة حسب شروط وأحكام البنك وسياسته الداخلية وتعليمات البنك المركزي الصادرة بالخصوص.
5.	يتم إيقاف بطاقات الخصم المباشر التابعة للعميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب وكما هو متبع للبطاقات الرئيسية.
6.	من المفهوم للعميل بأن البطاقة التابعة تتمتع بنفس مزايا وشروط وصلاحيات البطاقة الأساسية.
7.	من الممكن ان يتم اصدار البطاقة التابعة على حساب فرعي ودون ان تكون البطاقة التابعة مربوطة بالحساب الرئيسي.
8.	من المفهوم للعميل بأنه يقر بصحة الحركات المالية وغير المالية المنفذة على أي من بطاقاته الرئيسية و/أو التابعة كما يخلي البنك من أي مسؤولية تجاه هذه الحركات مالم يقدم العميل اي اعتراض عليها خلال 14 يوم من تاريخ اصدار الكشف الخاص بالبطاقة .

9.	من المفهوم للعميل بأن البطاقات التابعة تصدر بنفس فترة الصلاحية المتبقية للبطاقة الأساسية و/أو ما يحدده البنك بالخصوص.
10.	من المفهوم للعميل بأنه في حال الغاء البطاقة الأساسية فإنه من الممكن للبنك الغاء البطاقات التابعة على الحساب وحسب ما يقرره البنك بذلك.
11.	من المفهوم للعميل بانه يحق للبنك الغاء ، تجميد او ايقاف اي من البطاقات التابعة بارادته المنفردة و من دون ابداء الاسباب.
12.	من المفهوم للعميل بأنه يحق للبنك تعديل الرسوم والعمولات المتعلقة بإصدار او تجديد او استخدام البطاقة الرئيسية والتابعة في حال تعديلها من قبل الشركة المصدرة سواء ماستر كارد او فيزا.
13.	من المفهوم للعميل بأن كافة الشروط والاحكام الخاصة ببطاقة الخصم المباشر الرئيسية تنطبق على البطاقة التابعة والتي يتم الاطلاع والموافقة عليها مسبقاً.
الشروط الخاصة باصدار بطاقات خصم المباشر لحسابات القصّر:	
1.	يجوز للبنك اصدار بطاقة الخصم المباشر لحسابات القاصر بولاية (الوالد) وفقاً لسياسة البنك الداخلية وعلى أن يتعهد الولي باستخدام البطاقة بما يتفق مع مصلحة القاصر سواء بالسحب أو الايداع أو التحويل بين حسابات نفس العميل من خلال أجهزة الصراف الالي، أو حركات المشتريات.
2.	تصدر بطاقة الخصم المباشر لحسابات الوصاية / ولاية الجد لغايات الايداع والاستفسار فقط.
3.	يتم ايقاف بطاقة الخصم المباشر لحسابات القاصر تلقائياً عند بلوغ القاصر السن القانوني وحسب القوانين المتبعة ودون الرجوع الى الولي (الوالد).
4.	يتعهد الولي (الوالد) / الوصي بالحفاظ على بطاقة الخصم المباشر والرقم السري ويقر بصحة الارصدة المكشوفة والاشعارات الصادرة عن البنك.
5.	لا يجوز اصدار اي بطاقة فرعية على حساب القاصر / الولاية / الوصاية.
6.	في حال وفاة القاصر يتوجب على الولي ابلاغ البنك مباشرة ويتم ايقاف العمل بجميع الخدمات الالكترونية الممنوحة لهذا الحساب.
7.	يتعهد الولي بالتوقيع على اقرار بصحة الارصدة والاجراءات المتخذة من قبله طيلة فترة ولايته للحساب وذلك عند بلوغ القاصر السن القانوني.